الجمهوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

– قسم التاريخ –

محاضرات في مقياس تاريـخ الثورة التحريرية 1962-1954م

دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس–تخصص تاريخ –

–السداسي السادس–

اعداد: الدكتورة مـدور خميسـة

المحور الأول: أوضاع الجزائر عشية الثورة التحريرية

المحاضرة 01: الأوضاع السياسية في الجزائر عشية اندلا ع الثورة

تمهيد:

عرفت الحياة العامة في الجزائر تغيرات هامة، منذ وصول الفرنسيين اليها سنة 1830م، بغض النظر عن مخلفات التواجد العثماني في جميع نواحي الحياة، فان السياسة الفرنسية المتبعة تركت بصمتها على أوضاع الجزائريين خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، فخلال قرن وربع قرن، لم يظهرا ابدا ما يدل على تحسين أحوال الجزائريين ومساواتهم ببقية الساكنة المشاركة لهم في الارض فكانت هذه الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية عوامل هامة رسمت صورة أوضاع الجزائريين السياسية والاجتماعية والاقتصادية عشية اندلا ع الثورة، وهل يمكن اعتبارها أسبابا غير مباشرة لحدوثها؟

أولا: الأوضاع السياسية:

بعد حوادث 8 ماي 1945م عقدت حركة انتار الحريات الديمقراطية العزم على العمل على ثلاثة مستويات في وقت واحد، أي الإبقاء على العمل السري باسم حزب الشعب الجزائري، وممارسة النشاط السياسي في العلنية باسم الحركة ابتداء من 1946م، والاعداد للعمل المسلح بإنشاء المنظمة الخاصة، ولان المعطيات في هذا الحزب تغيرت بظهور عناصر شابة ومثقفة ومتحمسة، فان الاحداث تسارعت لاتخاذ موقف صلب خاصة عندما اصر الحزب على دخول الانتخابات مثلما فعل المعتدلون والاصلاحيون، ولان هذه الأخيرة لعبت بأيدي الإدارة الفرنسية والمستوطنين، فقد اتخذت الأطراف الوطنية موقفا واضحا برفضها واعتبارها تضليلا إداريا وجب الاستغناء عنه. فأصبحت هذه القضية أي المشاركة في الانتخابات نقطة خلاف وانشقاق داخل الحزب، فالعناصر الشابة اعتبرتها تراجعا وتفتيتا للجهود، وغم محاولات مؤتمر فيفري التوفيق بين وجهات النظر بين التيارات الثلاثة المنبثقة عنه الا ان الامر لم ينجح وتوسع الخلاف بين التيارات الثلاثة مما أدى الى ظهور ما يسمى بأزمة انتصار الحريات الديمقراطية. التي وعلى الرغم من تشكيل

جناحها العسكري المتمثل في المنظمة الخاصة الا ان فشل هذه الأخيرة ذاد في تعقيد الازمة، وتوسيع الخلافات، وهو ما أدى الى عقد مؤتمر 4الى 6 أفريل 1953م الذي لم ينجح في التوفيق بين وجهات النظر، بل برزت خلافات عميقة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية، وبرزت التيارات الثلاثة كما يلي:

- **التيار الأول**: يمثله الرئيس ومناصروه، إضافة الى عنصرين من اللجنة المركزية هما أحمد مزغنة ومولاي مرباح وأصبح يسمى المصاليون وهم يرفضون مبدا القيادة الجماعية ويكرسون الزعامة الفردية المصالية.
- **التيار الثاني**: وتمثله اغلبية اللجنة المركزية (المركزيون)، يصرون على مبدا القيادة الجماعية وقرار الأغلبية.
- **التيار الثالث**: يمثله مجموعة من الشباب الثوري الذي لم يعد مقتنعا بالممارسات العفيفة للحزب، ورافضا البقاء أسير الصراع الثنائي بين المصاليين والمركزيين.

لقد كان لهذا الانشقاق أثره الإيجابي على أعضاء المنظمة الخاصة، فقد سمح الخلاف للطاقات الشابة بتبني العمل المسلح، بعد محاولات فك النزاع واحتوائه، وهو ما زاد من قناعة الكفاح المسلح خاصة والامر يحدث في ظل الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري وللانتهاكات السياسية التي تتبعها الإدارة الفرنسية.

وهو ما تجسد في تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 23 مارس 1954م، عقدت هذه الأخيرة اجتماعا في 25 جوان 1954 في المدنية بالعاصمة تحت اشراف مصطفى بن بولعيد أسفر عن انتخاب هيئة تنفيذية سداسية الأعضاء هم: مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط وكريم بلقاسم.

وفي سباق مع الزمن عملت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر المدنية الاتصال بكل من لهم الهدف نفسه في الداخل (كريم بلقاسم واوعمران) وفي الخارج بن بلة، ايت احمد ومحمد خيضر، (لجنة الستة)، والاعداد روحيا وماديا للثورة في أقرب وقت ممكن في ظل جبهة وطنية هدفها التحرير كسبيل لإنقاذ الحركة الوطنية بالانشغال بالخلاف عن العمل الثوري وإعادة الوحدة للصفوف وجمع كلمة الجزائريين علة اختلاف

اتجاهاتهم السياسية، وقد اتفق الستة في النهاية على ما يلي: تسمية المنظمة الوطنية ب"جبهة التحرير الوطني" وتسمية المنظمة الخاصة ب"جيش التحرير الوطني"

وباختصار يمكن حوصلة الأوضاع السياسية للجزائر عشية الثورة كما يلي:

1- ميلاد فكرة الجمهورية الجزائرية الذي كان على يد فرحات عباس على الرغم من أنها كانت لا تخرج عن إطار الاتحاد الفرنسي.

2- تكون نخبة من المواطنين المتشبعين بالثقافة الإسلامية والعربية التي تشبعوا بها على يد جمعية العلماء، فحملوا راية التحرير ومقومات الهوية العربية والإسلامية.

3- ظهور نخبة شابة متحمسة للكفاح المسلح انقذت الحركة الوطنية من انشياب الخلاف والانشقاق وتفرق الجهود التي غذته الإدارة الفرنسية.

المحاضرة 02: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عشية الثورة.

1- الأوضاع الاقتصادية

لا شك أن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، لم تكن بتلك الأوضاع المثالية في ظل التواجد العثماني، إلا أنها تغيرت كثيرا منذ وصول الفرنسيين واستيطانهم بالجزائر، وعملهم على تسخير خيرات وثروات هذا البلد لخدمة مصالح المستوطنين والبلد الآخر. وقد تطرقت العديد من الدراسات الفرنسية والجزائرية لهذا الجانب المهم، ووقفت على حلم التغيير الاقتصادي في ظل الإدارة الفرنسية. والذي يمكن أن تنعكس بعض صوره كما يلي:

1.1- الزراعة:

تشكل الزراعة ثلاثة أرباع نشاط المسلمين الجزائريين حسب إحصائيات 1954، فان نسبة 78 %من سكان الأهالي يتعاملون مع الأراضي كمصدر لرزقهم، إذ أن هذه الزراعة ظلت تتبع النمط التقليدي القديم بعيدا عن أي نوع من التطور خاصة وسائل الإنتاج، فقد سيطر الأوروبيون على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة، واستأثروا بخيرات الوطن. وترجع وضعية الفلاحين التعيسة أساسا إلى تجزئة الأراضي وقلة جودتها، وعدم توفر رؤوس الأموال والجهل، والقروض الروبية، ورغم ذلك فقد حاولت الإدارة الاستعمارية تحسين هذا القطاع وهو ما حدث في عهد الحاكم العام شاتينو من تنظيم للفلاحين في تعاونيات مدعومة بقروض لتحسين القطاع الريفي.

إلا أن المستوطنين وقفوا حاجزا ضد نجاح هذه التعاونيات التي كان من المفروض أن تتطور في سنة 1956 إلى 800 تعاونية ولكن العدد لم يتجاوز 200 وذلك بسبب قلة القروض الممنوحة للمسلمين ففي سنة1952 مثلا: كان هناك 4.082 مزارع جزائري قروض لا تتجاوز2600 م.ف. وقد ارجع هؤلاء إلى عدم تأقلم المسلمين مع الرأسمالية. وأسس الربح والاحتكار بل زعموا أن العربي لا يتقدم لتعلقه بتقاليده وبحقله الصغير ذي الإنتاج الضعيف على نمط الآباء والأجداد.

2.1-التجـارة:

كانت فرنسا تسيطر على القطاع التجاري وتفرض عليه عزلة تامة عن العالم، حيث كانت تستهلك سنة 1953م 78 % من الصادرات الجزائرية المتمثلة اساسا في المنتوجات الزراعية والمواد الاولية، اما الواردات فان 80 % منها مواد مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية.

فالصادرات عموما تفوق الواردات وذلك حسب الجدول التالي:

	الصادرات	الواردات
الحجم	6.671.191 طن	2.665.617 طن
القيمة	138.820 مليار فرنك قديم	202.694 مليار فرنك قديم

وعموما فمساهمة الجزائريين في هذا المجال تكاد تكون منعدمة، حيث كانت مقتصرة على العنصر الاوروبي، خاصة وان الامكانيات المادية التي تتطلبها مثل هذه الانشطة لم تكن متاحة لدى التجار والصناع الجزائريين.

كما كانت الاسواق الجزائرية مقفلة في وجه السلع الاجنبية، وجعلتها السلطات الاستعمارية مقتصرة على واردات المصانع الفرنسية، فأصبحت الجزائر سوقا للمنتوجات الفرنسية ومصدر الموارد الاولية، وهو ما ادى الى عجز في الميزان التجاري.

والجدول الموالي يوضح نسب الواردات والصادرات في مختلف القطاعات الاقتصادية سنة1952م.

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	87 %	مواد نباتية	16 %
مواد حيوانية	02 %	مواد حيوانية	02 %
مواد معدنية	06 %	مواد معدنية	06 %
مواد مصنعة	00 %	مواد مصنعة	55 %

3.1-الصناعة:

هذا ولم تختلف الصناعة كثيرا عن المجال الزراعي، بل قد نجد القطاع أكثر تدهورا من الأول، فإحصاءات 1954 تشير إلى أن القطاع ميتا، وان الجزائر لم تشهد نهضة صناعية، بل حتى الصناعات التقليدية والتي يسترزق منها المسلمون اندثرت أو تحول الحرفيون إلى إجراء، وذلك ستبقى الجزائر مجالا للمادة الخام وتحويل المصانع الفرنسية وإبعاد كل خبرة صناعية عن المسلمين. وقد بقي هذا القطاع بعيدا عن توفير مناصب الشغل، رغم بعض المحاولات الإصلاحية لأجل توفير هذه المناصب، ومع ذلك لم يتعد عدوها 15.000 منصب سنة 1950. ومع ذلك تبقى الصناعات ذات العلاقة بالبناء والأشغال العمومية هي الأكثر توفير لمناصب الشغل بحكم تطورها النسبي حيث يشغل بهذا القطاع حوالي 117.800 عامل من مجموع العمال في المجال الصناعي سنة 1954. خاصة ميدان البناء. بعد إقامة مصانع لإنتاج الاسمنت والجبس والجير والمواد الحمراء في جنوب وهران وقسنطينة والجزائر.

ولم ترق بالمقابل الصناعات التقليدية والصناعات الثقيلة إلا في المناسبات أو الأزمات كما يحدث مع أصناف الصناعة الحرفية كالزرابي والأغطية والمصنوعات الجلدية أو الحلفاء لتلبية حاجيات الجيش الفرنسي لتعود للركود بمجرد انتهاء هذه الأزمات.

فمثلا وصل عدد المشتغلين بهذه الصناعة في أعقاب الحرب نحو 83.000 عامل لينحدر إلى 30.000 ألف سنة 1954. كما أنها لم تحظ بالدعم من ناحية القروض، على عكس تلك الأوروبية التي استحوذت على 92 %منها. أما النسبة الباقية أي 08 %وهي نصيب المسلمين سنة 1954.

وهكذا فقد بقي الأوروبيون متفوقون من حيث المردود والتأهيل بينما المسلمون في تقهقر مستمر على جميع المستويات. وهو ما بينه الجدول التالي لإحصاء سنة 1954.

4.1- توزيع المسلمين والأوربيين على جميع القطاعات الاقتصادية

نــوع القطـاع	عـدد الأوروبـيين	عــدد المسلمــين
القطـاع 1 الزراعــة	48.059 أي بنسبة 144 %	771.518 أي بنسبة 87.8 %
القطـاع 2 الصناعــة	94.00 أي بنسبة 28.6 %	132.000 أي بنسبة 4.2 %
القطاع 3 التجارة والخدمات	189.000 أي بنسبة 57 %	252.8000 أي بنسبة 8 %
المجموع	**331.059**	**3.156.318**

وعليه يـمكننا أن نـقسـم الاقتصـاد الجزائـري عشية اندلا ع الثورة إلـى قسميـن:

- اقتصاد عصري متطور مهيمن بكل الصلاحيات لتوجيه السياسة الاقتصادية في الجزائر. فقد تفوق المستوطنون في جميع القطاعات الاقتصادية، ففي الزراعة والقروض واستغلوها لصالحهم، في حين أصبحت الصناعة حكرا عليهم.

- أما القسم الثاني فهو تقليدي متخلف يعيش منه أغلبية السكان المسلمين وهو محروم من كل وسائل التطور من خبرة وقروض. فالمسلمون لا يملكون إلا الأراضي غير الصالحة للزراعة، وكل إنتاجه يتجه للتصدير، لدرجة أصابته بالمجاعة كما حدث سنة 1954.

2: الأوضاع الاجتماعية

1.2- بالنسبة للمستوطنين:

كان المستوطنون في سنة 1954 ينقسمون إلى ثلاثة أصناف:

- مستوطنون من أصل فرنسي ويمثلون 11 %من مجموع السكان.
- سكان الالزاس واللورين سنة 1871م.
- مهاجرون فارون من مناطق فقيرة من جبال الألب وكورسيكا.

وقد بلغ عددهم سنة 1954م حوالي 400.000 يتمركزون بمناطق الجزائر العاصمة والمتيجة.

- مستوطنون أوروبيون من أصل متوسطي حصلوا على الجنسية الفرنسية بحكم قانون 1889 لأنهم ولدوا بالجزائر وهم ثلاثة أقسام:

أ -الإسبانيين في وهران رفضوا الجنسية الفرنسية.

ب-الايطاليون والمالطيون في قسنطينة، عنابة، ساحل الجزائر.

ج-اليهود وهم أقلية دينية محلية أصبحوا فرنسيين بحكم قانون كريميو 1870م.

وهكذا فالمستوطنون مجتمع غير متجانس كما يلي:

1 -الفرنسيون الأصليون، 2-الاسبانيون، 3-المالطيون – الايطاليون – اليهود.

2.2-أوضـــاع الأهـــالي الجـــزائـريين:

1.2.2-السكـان:

إن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن عدد السكان المسلمين في الجزائر قد زاد بما لا يقل عن مليون نسمة في الفترة الممتدة من1948الى غاية 1954م حيث كان العدد: 7.679.1000 وأصبح 8.745.000 سنة 1954م.

وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن السيطرة كانت للمستوطنين الذين هيمنوا على جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ومحتكرين لكل موارد الرزق حيث بقيت الأراضي هي مصدرهم الوحيد للرزق. بالإضافة إلى بساطة الوسائل المستعملة ومساحة الأراضي المستغلة وهو ما انعكس على المستوى المعيشي للأفراد فنجد الدخل الفردي للفلاحين كما يلي:

* 780.000 فرنك للفرد الواحد في الأسر الأوروبية.

* 2000 فرنك للفرد الواحد في الأسر الجزائرية.

أما العمال الزراعيون بالأجر اليومي، والعمال الزراعيون الموسميون فلا يبلغ دخلهم هذا المستوى، وهم يشكلون ما يقارب ثلث مجموع الريف الجزائري.

وهو ما يقودنا إلى ملاحظة تدني أجور الأهالي مقارنة بالأوروبيين. هذا إذا كان هؤلاء قد حصلوا على وظيفة. أما الذين لا يعملون ويعانون البطالة، فقد أشارت إحصائيات 1954 أن الذين لا يعملون في الريف الجزائري تجاوز المليون شخص (وهو إحصاء رسمي بعيد عن الدقة) وهو ما ادى الى الهجرة.

وعموما فقد انعكست هذه الأوضاع على المستوى المعيشي ونقص في المواد الغذائية مما أدى إلى تفشي الأمراض وسوء التغذية. وهو ما يؤدي إلى المجاعة، بالإضافة إلى أمراض أخرى كالسل الذي أصبح يسقط موتاه في الطريق العام.

أما عن الجانب التعليمي فنجد أن الأطفال الجزائريين محرومون من الذهاب إلى المدارس بسبب السياسة الاستيطانية. فالطفل المسلم لا يخصص له سوى مقعد واحد لكل خمسة أطفال سنة 1954 كان حوالي 07 % من أبناء الجزائريين تتاح لهم فرصة التعليم هذا في مقابل محاربتها للتعليم العربي الحر. المدارس والكتاتيب إلى درجة أن الأمية أصبحت حوالي 90 % سنة اندلاع الثورة. وقد تكونت نخبة في المدارس الفرنسية وهي قليلة مقارنة بتلك المتكونة في مدارس التعليم الحر ولا تحصل على نفس مزايا الأوروبيين، وهذا ما يوضحه الإحصاء التالي:

المهنـــة	مستوطنـــون	مسلمـون جزائريـون
أطبـــاء	1824	72
صيادلـــة	615	39
أطباء أسنان	483	06

بالإضافة إلى 354 محاميا أو وكيلا، و185 أستاذا ثانويا و28 مهندسا وهو ما يكرس سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار في تطبيقها. وايضا ما أدى إلى الهجرة خاصة إلى فرنسا حسب إحصاء 1954 الذي صرح بان الاوضاع كانت كارثية، فانعكست على الحياة العامة للجزائريين الذين وجدوا أنفسهم أمام تحدي الموت، الجهل، المجاعة، الفقر.

المحور الثاني: ميلاد حزب جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني

تمهيد:

في وقت بلغت فيه معركة الاقصاء أوجها، ووصلت الأزمة ذروتها، وبات الانقسام في صفوف حركة الانتصار من أجل الحريات واقعا ملموسا، وانطلاقا من مقولة "رب ضارة نافعة"[1]، قررت ثلة من المناضلين –ما يعرف بالتيار المحايد–تحمل مسؤولية تبني الكفاح المسلح، وإنقاذ مسيرة قرن وربع قرن من عمر النضال ضد المستعمر، وتفادي فشل أكبر تيار راديكالي في الحركة الوطنية (ح.ش/ح.ا.ح.د))، ومن ورائه مصير أمة بكاملها.

1.ظروف تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ح.ا.ح.د):

بعد أن انقسم الحزب نهائيا، دخل الاتجاهان السياسيان (المصاليين والمركزيين)، في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القائدة النضالية الحائرة[2]، ولأن الكثير من المناضلين والاطارات لم يعترف بالانشقاق الحاصل فراحوا يبذلون الجهود الحثيثة للحفاظ على وحدة الحركة في جميع انحاء الجزائر وفي فرنسا ذاتها في سياق متصل، مع بداية سنة 1954م بادر فريق من التيار الثوري يتكون من مناضلي واطارات المنظمة الخاصة والمنظمة السياسية(الحزب) بإصدار أول منشور بعنوان "نداء من أجل تحكيم العقل" وذلك في

[1]– اعتبرت الك من الدراسات ان الازمة التي عصفت بحرية الانتصار بقدر ما كان أثرها سلبيا على الحزب ومناضليه وعن هدف الحركة المتمثل في الاستقلال، بقدر ما كان لها أثر إيجابي حيث سمح الخلاف للطاقات المتحمسة للكفاح المسلح (أعضاء المنظمة الخاصة القدماء) لاستغلال الفرصة وتحييد خطتهم الثورية. ينظر مثلا: محمد لحسن، زغيدمي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009، ص55.

[2] –Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, l'aurore, présentation Abderrahmane Rebahi, livres édition, Alger, 2011, p.23.

اجتماع (لقاء) ضم كل من سيد علي عبد الحميد، محمد بوضياف وحسين لحول[3] في بيت هذا الأخير القابع بشارع عرباجي رقم 11 في حي القصبة، في محاولة لإقناع محمد بوضياف بصواب موقف تنظيميهم بخصوص النزع القائم مع مصالي، اتفق الثلاثة على مزيد من التشاور ومواصلة الاتصال فيما بينهم وانظم اليهم في وقت لاحق محمد دخلي مسؤول التنظيم السياسي وكان في وقت سابق مراقبا عاما للحزب[4].

على خلاف هذه الرواية أثبت المناضل عيسى كشيدة أن هذه الوثيقة أعدتها مجموعة من مسؤولي الحركة من أجل انتصار الحريات في فرنسا وتضم أسماء السادة "راجف بلقاسم، وبن حبيلس عبد المالك، احمد محساس"[5]، وهي تدعو الى "الحياد الإيجابي"[6].

في ذات السياق اختلف تصور محمد بوضياف قليلا عن جوهر هذا النداء ففي نظره "لا ينبغي الدخول في الجدل القائم بيت التيارين والسقوط في مطب الشتائم والتنابز بالألقاب تبنيا الحياد الفعال ...ومن خلال هذا الموقف كنا نريد أن نرغم المسؤولين على إيجاد حل للأزمة بعقد مؤتمر استثنائي وهي الوسيلة الوحيدة للمحافظة على وحدة الشعب وإعادة هيكلته والاستعداد للانتفاضة والالتحاق بإخواننا المغاربة في الكفاح التحريري[7].

وأمام تعنت المصاليين والمركزيين وتعمق هوة الانقسام بينهما، كثف هؤلاء الأعضاء وتيرة الاتصالات والمشاورات بهدف خلق تنظيم مستقل (تجمع جديد) تحسبا للانتقال الى العمل المباشر في أقرب وقت ممكن.

---

[3]– يثبت المناضل كشيدة ان المناضل "محمد بوضياف" عاد من فرنسا بعد دعوة المناضل في اللجنة المركزية" حسن لحول" الذي تذمر من الوضع المزري الذي ال اليه الحزب وطلبت منه إعادة احياء المنظمة الخاصة، وهي نفس رواية المناضل "محمد مشاطي".

[4]– انضم المناضل محمد دخيلي ورمضان بوشبوبة الى اللجنة الثورية.

[5]– أضاف احمد محساس في كتابه تاريخ الحركة الثورية اسم المناضل بودية...

[6]– وهو ما أكده المؤرخ فافرود بقوله"... فاللجنة الثورية بقيت بحذر على انفراد..."، ينظر: شارل فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة كاوية عبد الرحمن، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص172.

[7]– عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، مرجع سابق، ص62.

2.تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (الأسباب-الأهداف):

شرع المناضل محمد بوضياف بصفته مسؤولا في الاتصالات مع إطارات الحزب المتمثلين في مسؤولي الولايات ومسؤولي الدوائر وحاول اقناعهم بمشروعية مسعاه، فالتقى بالعاصمة ابن مهيدي وبيطاط، ثم التقى بن بولعيد مصطفى، وقرروا ان يضعوا حدا للفوضى قبل تسربها للقاعدة، كما واصل اتصاله مع عناصر من قسنطينة حيث عقد اجتماعا مع المناضل محمد مشاطي[8] وسليمان ملاح ومحمد حمادة انتهى بقرار تبني الموقف الحيادي وعدم الاعتراف بالطرفين المتنازعين.

وتبعا لذلك اجتمع كل من محمد بوضياف، بن بولعيد، محمد دخلي ورمضان بوشبوبة بإحدى أقدم مدارس الحزب وهي مدرسة "الرشاد" الكائنة بشارع علي عمار رقم 02.

حصل اتفاق بينهم على تكوين هيئة غايتها توحيد القوى، وتم الاتفاق على تسميتها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل".

- لسان حال اللجنة الثورية:

تقرر في ذات اللقاء اصدار صحيفة اختير عنوانها من بين عدة عناوين مقترحة فكانت بعنوان "الوطني" (le patriote)، وقد صدرت منها خمسة أو ستة أعداد على الأكثر وزعت على مسؤولي الدعاية والاعلام في جميع قسمات الحزب بالجزائر وفرنسا[9].

أما عن مكان نسخها والهيئة المشرفة على تحريرها فقد أشار المناضل بن خدة الى ذلك بقوله "وللقيام بسحب العدد الأول اهتدى تفكير سيد علي عبد الحميد الى استخدم مقر "الكثافة الإسلامية الجزائرية"،

[8]- محمد مشاطي: من مواليد 04 مارس 1921م بمدينة قسنطينة انخرط في حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة كمسؤول منطقة بعمالة الجزائر، عضو مجموعة 22 أسس رفقة زملائه بفرنسا " فيدرالية جبهة التحرير الوطني"، لمزيد من المعلومات حول هذا المناضل ينظر: عبد السلام كمون، مرجع سابق، ص71.

[9]- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص82.

حيث طلب من أحد قادة أحد قادة الحركة الكشفية "محمد الصالح الوانشي" تسليمه مفاتيح المقر اين تم نسخ العدد الافتتاحي[10]".

أما عن تمويل هذه النشرة فكان من أموال اللجنة المركزية، وهو ما اتخذ كمبرر لانضمام بعض أعضائها الى اللجنة الثورية[11].

1.2-أسباب تأسيسها:

وقد اتفق أغلب المؤرخين أن أسباب تأسيس هذه اللجنة هي:

- انقاذ الحزب (ح.ا.ح.د) من التلاشي وتوحيده.
- حل الخلاف بين الطرفين (المصالين والمركزيين)[12].
- ابعاد القاعدة النضالية عن الخلافات واتخاذ الحياد الإيجابي.

2.2-أهدافها وتنظيمها:

لقد حددت اللجنة الثورية الأهداف[13] الواجب تحقيقها في النقاط التالية:

- حماية وحدة الحزب.
- الدعوة الى عقد مؤتمر يمثل الحزب كله تمثيلا حقيقيا.
- الضرورة القصوى لجعل الحزب أداة ثورية فعالة يتحتم عليها التعجيل بالقضاء على النظام الاستعماري.

---

[10]- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص336.

[11]- لم يقتصر دعم اللجنة المركزية على صحيفة الوطني بل تجاوز الى تقديم مساعدات مالية وادبية تسليم مبلغ 7 ملايين للجنة، كما استمر حين تحول في دفع مرتبات عناصر المنظمة الخاصة.

[12]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح،...

[13]- وردت هذه الأهداف في العدد الافتتاحي لجريدة الوطني (الباتريوت)، ينظر نص الوثيقة في: عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين وعشرين، مرجع سابق، ص.....

وعموما فقد حدث الاتفاق على ان الهدف الأساسي لهذه اللجنة هو اصلاح ذات البين من اجل خوض غمار الكفاح المسلح في سلم ووئام، وهو ما أكده المناضل عيسى كشيدة بقوله "أن هذه اللجنة ليست منظمة ولا حزبا، وانما هي تجمع لأربعة اشخاص هدفهم هو جبر الكسر الذي لحق بالحزب"[14].

أما بخصوص هياكلها فقد تم تقسيمها بين أعضائها الأربعة وذلك كما يلي:

- محمد دخلي: مسؤول التنظيم.

- مصطفى بن بولعيد: مسؤول التسليح.

- محمد بوضياف: مسؤول الشؤون الاجتماعية.

- رمضان بوشيوبة: مسؤول الاعلام والاستعلامات والرقابة.

لقد أدرك أعضاء اللجنة الثورية أن تجنب الانسياق والسيطرة على هذا التنظيم سواء من المركزيين- بحكم وجود حركيين ضمنها-أو المصاليين الذين استاؤوا كثيرا من تأسيس اللجنة الثورية واغتاظوا لإصدار صحيفة الوطني وراحوا يشيعون أن ثمة تواطؤ حصل بين اللجنة والمركزيين، لا تنتهي الا بالسير نحو الثورة المسلحة خاصة في ظل الظروف الوطنية الإقليمية والتي كانت كالاتي[15]:

- فشل كل محاولات التوقيف التي لم تجد آذانا صاغية بين الفريقين المتنازعين.

- رغبة المصاليين في استغلال تفوقهم للهيمنة على الحركة بدليل رفض المؤتمر التوفيقي الذي دعت اليه وعقدها لمؤتمرها الانفصالي (مؤتمر هورنو).

- الموقف المتردد للمركزيين (دخلي وبوشبوبة) اللذان انسحبا في الأخير من اللجنة.

---

[14]- عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص62.

[15]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 352. وكذلك: محمد الطيب العلوي، جبهة التحرير الوطني وبيان اول نوفمبر كما يروين المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، مج1، ج1، ص170.

يحدث هذا في وقت كانت فيه تطورات هامة على مستوى الدول المغاربية[16] مشجعة لتبني الخيار المسلح من اجل التحرير كتأسيس لجنة تحرير المغرب بالقاهرة في 15 افريل 1954م برئاسة عبد الكريم الخطابي بالإضافة الى انهزام الجيوش الفرنسية في معركة "ديان بيان فو" في الهند الصينية بتاريخ 08 ماي 1954م وهو ما علق عليه المناضل مصطفى بن بولعيد قائلا:" انها علامة تشجعنا على خوض الطريق الصعب الذي اخترناه وان هذه الحرب التي تنتهي هناك يجب ان تبدأ هنا[17]".

3-نشاطها (التحضير للكفاح المسلح):

بعد كل هذه التطورات كان من المنطقي خاصة في ظل الإصرار على الانقسام ورفض كل نوع من التفاهم والوحدة، اللجوء الى العمل الثور وهو ما قررته قيادة اللجنة-خاصة محمد بوضياف-التي اجتمعت مع العناصر الملتزمة بمبدأ العمل الثوري والتي تحمل مسؤولية اخراج الحركة الوطنية والحزب(ح.ا.ح.د) من نفق مظلم بإعلان الكفاح المسلح.

أ. اجتماع مجموعة 22 ونتائجه:

تسارعت الأحداث في شهر جوان 1954م حيث أصبحت مهمة تشكيل تنظيم ثوري يعلن بداية العمل العسكري أولية الأولويات، وهو ما حدث فعلا.

فقد فكر المناضل محمد بوضياف[18] في جمع عناصر موثوق فيها ممن يرهنوا على قدراتهم وصلاحيتهم واغلبهم أعضاء المنظمة الخاصة حيث شكلوا مجتمعين كتلة طلائعية بهدف الشروع في الثورة المسلحة.

---

[16]- يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص61.

[17]- وهو ما أكدته شهادة فتحي الذيب الذي قال:" الظروف مواتية جدا للعمل في الجزائر خاصة وان الاستعمار الفرنسي حشد قوات سحبها من الجزائر الى تونس..."، ينظر: فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة التحريرية، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص40.

[18]- ذكر المناضل عبد السلام حباشي ان " الذين دعوا للاجتماع واعدوا له هم العسكريون من قدماء المنظمة الخاصة وهم: محمد بوضياف، بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، وكان محمد بوضياف هو الذي جمع قدماء المنظمة الخاصة، كذلك لعض الهاربين وعقد الاجتماع". ينظر:...

انعقاد الاجتماع:

في جو من التحضير السري الدؤوب والحذر، تقرير عقد اجتماع في بداية شهر جوان 1954م[19] حضره مجموعة من المناضلين تتكون من 22 عضوا[20] منهم: محمد مشاطي، لخضر بن طوبال، زيغود يوسف وبمبادرة كل من بن بولعيد ومحمد بوضياف وديدوش مراد ورابح بيطاط وذلك في منزل السيد "الياس درش" الكائن "بكلوصالمبي"[21](المدنية حاليا)، وكان الحضور ليلا والقدوم فرديا في زمن متباعد اجتنابا لإثارة الشكوك والفضول[22].

انبثقت قيادة من خمسة أعضاء عن هذا الاجتماع الذي ترأسه مصطفى بن بولعيد، وتولى محمد بوضياف المقرر العام وذلك كما يلي:

- مصطفى بن بولعيد: رئاسة الاجتماع وتولى مهمة الاتصال بالمناضلين في مختلف انحاء البلاد.

- ديدوش مراد: اعداد الترتيبات المادية.

- محمد بوضياف: مقرر عام (تقديم تقرير حول الاجتماعات التمهيدية).

تمكنت هذه القيادة من وضع نقاط أساسية ومحددة لدراستها ومناقشتها وتمثلت في[23]:

-تاريخ المنظمة السرية من يوم انشائها الى حين حلها.

-نتائج القمع المسلط على المنظمة واعضائها.

---

[19]- هناك من المؤرخين من يحدد يوم 25 جوان وحدده عيسى كشيدة ب 26 جوان، ينظر: عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص73.

[20]- للاطلاع على القائمة الاسمية لمجموعة 22 ينظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص....

[21]- كلوصالمبي (Clos Salembier) حي المدنية حاليا بالجزائر العاصمة.

[22]- اختلفت المصادر في صاحب المبادرة بمعنى هل كانت فردية بقيادة المناضل بوضياف ام جماعية بقيادة الأعضاء الخمسة "بوضياف، ديدوش، بيطاط، بن مهيدي، بن بولعيد". وقد أكد المناضل حربي ان المبادرة جماعية، في حين اكد المناضل عيسى كشيدة ان بوضياف هو صاحب المادرة.

[23]- محمد لحسن زغيدي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية 1954م، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص10.

-اهتمامات أعضاء المنظمة بين عامي 1950-1954م.

-أزمة الحزب وأسباب الانقسام.

-موقف اللجنة الثورية من ازمة الانقسام.

-استعراض الوضع بالشمال الافريقي (تونس-المغرب).

وفي ذات السياق أثارت نقطة هامة نقاشا حادا لاستحواذها على تفكير القادة الثوريين وهي:

*هل حان وقت الثورة ام لا[24]؟

وبعد جدال حاد بين مؤيد لانطلاق الثورة ومعارض يرى أن الوقت لم يحن بعد، تدخل المناضل سويداني بوجمعة معاتبا زملاءه وهو متأثر (يذرف الدموع) قائلا: "نعم أولا نحن ثوريون ؟، اذن ماذا ننتظر لنقوم بهذه الثورة بهذه الثورة إذا كنا مخلصين صادقين مع أنفسنا"[25].

نتائج الاجتماع:

تمت المصادقة خلال هذا الاجتماع على لائحة هامة تضمنت كأولية انقاذ الحركة الثورية في الجزائر بإعلان الثورة المسلحة، كما كلفت مجموعة ال 22 "المسؤول الوطني الذي سينتخب بتكوين قيادة مهمتها تنفيذ مقررات هذه اللائحة"[26].

كما انتهى الاجتماع الى مجموعة القرارات التالية:

- تبني نظاما داخليا وتحديد المهام وتوزيع المسؤوليات.
- إعادة جمع قدماء المنظمة الخاصة وادماجهم في الهياكل الجديدة.
- مباشرة التدريبات العسكرية وتكوين البعض في تربصات تقنية لوضع القنابل.

[24]- محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص171.

[25]- عبد الرحمن بن براهيم العقون، مصدر سابق، ص465.

[26]- نفسه.

ب-لجنة الستة وإعلان الكفاح المسلح:

في اليوم الموالي لاجتماع 22، وبعد انتخاب محمد بوضياف كمسؤول وطني، تم الاتصال بالأعضاء الأربعة (بن بولعيد، ديدوش، بن مهيدي، بيطاط)، ليتم الاتصال بعدها بالعضو السادس وهو كريم بلقاسم[27] لتصبح لجنة الستة. حيث عقدت اول اجتماع لها بتاريخ 28 جوان 1954م في ورشة على كشيدة 6 نهج بربوس بالعاصمة لدراسة لائحة اجتماع 22 وقد تم توزيع المهام على المسؤولين الخمسة وتقسيم البلاد الى المناطق التالية:

-المنطقة الأولى: الاوراس.

-المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.

-المنطقة الثالثة: القبائل.

-المنطقة الرابعة: ناحية مدينة الجزائر.

-المنطقة الخامسة: وهران.

وبعد اكتمال المجموعة لتصبح لجنة الستة بانضمام كريم بلقاسم ونائبه اوعمران[28] جرت سلسلة من اللقاءات والاجتماعات في مقدمتها الاتصالات مع الوفد الخارجي (احمد بن بلة، محمد خيضر، حسين

[27]- كريم بلقاسم: ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل الكبرى، من الطلائع الثورية التي فجرت الثورة 54، عضو لجنة الستة، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام 56، تزعم وفد مفاوض بايفيان 1962، عثر عليه ميتا في المانيا في 18 اكتوبر1970م، ينظر: شارل أنري فافرود، مرجع سابق، ص215.

[28]- لمزيد من التفاصيل حول تكوين لجنة الخمسة وكيفية انضمام كريم بلقاسم (اللجنة ستة) ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير سنوات المخاض، مصدر سابق، ص...وكذلك عبد اسلام كمون، مرجع سابق، ص102.

آيت احمد)[29]، كما عقدت اجتماعا مهما بتاريخ 10 أكتوبر بمنزل المناضل مراد بوقشورة الكائن بمكان المسمى "لابوانت بنيسكاد" والذي انتهى الى النتائج:

-تقسيم الجزائر الى خمسة مناطق وتعيين مسؤوليها ونوابها.

-تعيين منسق بين هاته المناطق وبين الداخل والخارج ووقع الاتفاق على محمد بوضياف.

كما اقر في هذا الاجتماع بيان اول نوفمبر باسم جبهة التحرير الوطني، كما تضمن هذا البيان اهداف الحركة ووسائلها[30].

وأخيرا اختتمت سلسلة الاجتماعات باجتماع 23 أكتوبر 1954م، والذي وضعت فيه اللمسات الأخيرة لمشروع الثورة المسلحة والتحرير النهائي لبيان اول نوفمبر، كما تم اختيار اليوم والساعة حسب المناضل ديدوش مراد[31].

وأخيرا يمكن القول بان اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالرغم من قصر مدة عملها، وبالرغم من فشلها في مهمتها الرئيسية التي وجدت لأجلها-حسب راي بعض المؤرخين-الا انها رسمت طريق الكفاح المسلح وعبدته بالإعلان عن ميلاد جبهة التحرير واندلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م.

[29]- أكد المناضل محمد بوضياف انه عقد اجتماعا مع بن بله في مدينة "برن" السويسرية بتاريخ 7 جويلية 1954م وقد ابدى هذا الأخير موافقته الانضمام الى لجنة الخمسة كما وعد بتحقيق مساندة زميله (خيضر وآيت احمد) مساندة الاخوة المضربين ينظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص44.

[30]- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا قمر (54-62)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص68.

[31]- أحسن بومالي، اول نوفمبر 1954، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص98.

المحور الثالث: قراءة في بيان 01نوفمبر1954م

1-ظروف وملابسات دور بيان أول نوفمبر:

لقد دارت مناقشات طويلة وترية حول ضرورة هذا البيان ومحتواه، بين القادة الستة في اجتماعاتهم الدورية خلال شهر اكتوبر خاصة اجتماع 23 اكتوبر 1954م، اين تم الفصل النهائي في مسودة البيان والتي حررها القادة "بوضياف، ديدوش، ابن مهيدي، وبن بولعيد". حيث كان مبدأ التشاور قاعدة لتحديد مضامينه نظرا لصعوبة القضية، وما تطلبه من صياغة ايديولوجية وسياسية مركزة، وقد تم اعداده باللغة الفرنسية، ثم ترجم لاحقا من قبل مسؤولي الولايات في الداخل سنة 1957م.

اما اجراءات سحبه وتوزيعه فقد كلفت بها المنطقة الرابعة التي كانت بقيادة أحمد بيطاط والذي صرح "...وقد ساهم في رقنه وسحبه الصحفي المناضل محمد العيشاوي الذي عين لهذه المهمة من قبل المنطقة الرابعة...".

أما بخصوص المحتوى والافكار التي تضمنها، وطريقة اعداده فقد قال عنها بوضياف "...لم يقع أي تعمق جاد في الحركة لم يستطع المنظمون ان يتوسعوا في المضمون السياسي أكثر مما تناولوه في البيان...".

لقد تجنب القادة الستة الدخول في التفاصيل الايديولوجية السياسية والتنظيمية، كما حاولوا صياغته من وحي وخلاصة التجربة النضالية، واخفاء طابع الإيجاز والبساطة على مضامينه مع التركيز على الطابع الاعلامي والديبلوماسي مكتفين بتقديم الخطوط العريضة: الدوافع والمبررات، الاهداف والغايات.

2-المحاور الكبرة لبيان اول نوفمبر:

بقراءة اولية للبيان تتضح اربعة محاور رئيسية هي:

- ***المحور الاول: ظروف وعوامل صياغته (اعلان اندلا ع الثورة)***

حيث ذكر البيان بالإنجاز السياسي الذي حققته الحركة الوطنية، ثم انتقل للتذكير بالظروف المحلية التي دفعت الى تحريره وتوجيهه كنداء للإعلان عن بداية العمل الثوري وتعيين نضوج الحركة الوطنية ووصولها الى مرحلتها النهائية وهي القيام بعمل مسلح.

اما عن الظروف الدولية والاقليمية: فقد اصبحت ملائمة للعمل الثوري خاصة بعد قيام الثورتين التونسية والمغربية وسعيهما لتحقيق المطالب الاستقلالية، في إطار النضال المشترك والتي اتضحت بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1947م بالقاهرة، كما ان الانفراج الدولي الحاصل بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في فرنسا في معركة ديان بيان فو في ماي سنة 1954م.

*وهي كلها معطيات ملائمة لقيام ثورة كفاح الجزائريين.

✍ **المحور الثاني:**

بعد توضيح الأسباب والعوامل في المحور الأول التي أدت ال استصدار البيان واعلانه للشعب الجزائري والراي العام الفرنسي والدولي. جاء المحور الثاني ليحدد الأهداف الداخلية والخارجية بوضوح ودقة حيث ورد في البيان"...ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي والمتمثل في:

- **الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:**

1-إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2-احترام جميع الحريات السياسية دون تمييز عرقي او ديني.

لقد احتوى بيان اول نوفمبر على توضيح كاف لأهداف الثورة كما حدد بدقة الوسائل الضرورية لتحقيقها، فتحقيق الحرية والاستقلال مع احترام الشروط السياسية الكفيلة أي دون إراقة الدماء، او اللجوء الى مزيد من العنف، وعليه يمكن تقسيم هذه الأهداف كما وردت في البيان كما يلي:

◆ **الأهداف الداخلية:**

أ- التطهير السياسي: وذلك بإعادة الحركة الوطنية الثورية الى نهجها الحقيقي والقضاء على مخلفات الفساد، ولعل من أهم أسباب هذه الازمة هو اختلاف مناضلي الحركة في الأسلوب الذي ينبغي اتباعه بين جيل يريد المحافظة على أسلوب تعود عليه والفه في الحياة السياسية، وجيل أراد تغيير هذا الأسلوب بتبني مبدا الكفاح المسلح خاصة قدماء المنظمة الخاصة، الذين تحملوا مسؤولية تفجير الثورة الوطنية.

ب- الوحدة الوطنية: ركز البيان على صرورة تحقيق الوحدة بين الأطراف المختلفة وحتى وان كان اعتماد الوحدة في البداية ضيقا أي محاولة لم شمل وحدة حركة الانتصار، وما حدث فيها من تمزق، الا ان تحقيق الوحدة الوطنية كان أولوية البيان ومحرريه بدل وحدة الحزب بدليل افتتاحية النداء ب "أيها الشعب وايها المناضلين من اجل القضية الوطنية"، وهو استعطاف واضح لكل الطاقات في مختلف الأحزاب وكذا كل فئات الشعب مناجل الالتفاف حول مبدا الكفاح وتبني الثورة.

◆ **الأهداف الخارجية:**

1- تدويل القضية الوطنية: أكد بالبيان على ضرورة تدويل القضية الجزائرية وادرجها من بين اهدافه الرئيسية وفي ذلك دليل واضح على التصميم على استرجاع السيادة بكل الوسائل المتاحة وضرورة استغلال الظروف الدولية التي كانت في معظمها تتجه نحو التحرر من الاستعمار، خاصة وان فرنسا كانت تعتبر القضية الجزائرية شانا داخليا، لذا اعتبر تدويل القضية من الأولويات لاستقطاب الراي العام العالمي ومساندته لسيادة الدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

2- تحقيق وحدة الشمال الافريقي: فقد جاء في البيان (...تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والإسلامي، وفي ذلك تأكيد لهدف سابق للاتجاه الاستقلالي (نجم الشمال خاصة)، والمتمثل في وحدة المغرب العربي ...)، ليكون البيان بذلك قد حدد دوائر الانتماء وهي: الدائرة المغاربية، العربية والدائرة الإسلامية وهي ابعاد الهوية الجزائرية.

3- التعاطف مع الأمم المساندة للقضية الجزائرية في إطار الأمم المتحدة.

- وسائل الكفاح:

فصل البيان في وسائل الكفاح وأعلن تبنيه لكل وسيلة منسجمة مع العمل الثوري ومحققة للهدف المسطر على الصعيدين الداخلي والخارجي مهما كانت التكلفة والضريبة لان التضحية في سبيل الوطن لا تقدر بثمن.

المحور الثالث:

فقد ركز فيه البيان على الطبيعة السلمية للجزائري الذي يرفض الظلم، واستعداده الكامل للتضحية فقد أعد محررو البيان وثيقة وارضية للمناقشة مع سلطات الاحتلال وهو ما جاء في النص"...فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مستفزة للمناقشة إذا كانت السلطات تحدوها النية الطيبة..."، وهي فرصة للإدارة الاستعمارية لإيجاد حل للمشكل الجزائري بالطرق السلمية ولكن وفق الشروط التالية:

- الاقرار بالدولة الجزائرية بطريقة علنية ورسمية.

- فتح المفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على اسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية.

- خلق جو من الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة.

غير ان فرنسا الاستعمارية رفضت كل اشكال التعنت واعتبرت ان كل مفاوضاتها لا تخرج عن مبدا الحرب بعيدا عن كل مبادئ السلم، وهذا على الرغم من الضمانات التي قدمها البيان بشأن مصالح الفرنسيين الاقتصادية والثقافية، واستفادة الاشخاص من الامتيازات بنفس صفة الجزائريين وتمكين المستوطنين من البقاء في الجزائر وامكانية احتفاظهم بجنسياتهم الاصلية بوصفهم رعايا اجانب أو التجنس بالجنسية الفرنسية.

المحور ارابـــــع:

مؤتمر الصومام: «20 اوت 1956» (الأسباب–الوقائع–النتائج)

تمهيد:

ان اشتداد الثورة وانتصارات جيش التحرير، إضافة الى الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت احداث هجومات 20 اوت وما نتج عنها من قمع للثورة حمل القيادة على اتخاذ قرار انعقاد مؤتمر وطني يقول عنه ابن طوبال: "قررنا تنظيم ملتقى وطني ...للمناقشة وبدأنا منذ شهر افريل 56 في تنظيم المؤتمر"

1–الظروف والأسباب:

1.1– الظروف:

جرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها وكانت الفطرة في البداية متجهة الى عقد مؤتمر في شمال قسنطينة حيث مركز قيادة المجاهد زيغود يوسف، ولكن صعوبات كثيرة جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك كما تعذر عقده في كل من جبال سوق اهراس او جبال الاوراس وعندما تقرر عقده في مدينة الاخضرية بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية تأجل أيضا بسبب تسرب اخبار مكانه وزمانه الى السلطات الاستعمارية

وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على ان ينعقد المؤتمر في وادي الصومام حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة وعكفت لجنة خاصة على تحضير جدول اعمال في عدة قرى قريبة من المنطقة.

اما عن اختيار منطقة وادي الصومام، فلاعتبار انها من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير رغم زعم السلطات الفرنسية السيطرة عليه–وادي الصومام–فهو بمثابة تحدي، وقد انعقد المؤتمر في قرية "افري اوزلاقن" بغابة "اكفادو" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام، وكان عدد المندوبين من أعضاء المؤتمر يزيد عن 300 عضوا، اما عن الوفد الذي يضم القادة الموجودين

في الخارج فقد كان من المقرر ان يحضره هذا الأخير الا انه بقي ينتظر في سان ريمون بإيطاليا وفي طرابلس الإشارة الخضراء للانضمام الى المؤتمر.

وعن الافتتاح وسير اعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين "شرعنا في العمل يوم الثلاثاء 14 اوت 1956 وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه فكانت اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر

2.1- الأسباب:

أ- أسباب داخلية:

- هجومات 20 اوت 1955م التي شملت أربعين مدينة من مدن الشمال القسنطيني التي حققت نصرا كبيرا للثورة الجزائرية واحدثت فزعا ورعبا في الجهاز الاستعماري بالجزائر.

- معركتي الجرف الأولى والثانية وفتح جبهة الغرب الجزائري أدى الى تعميم الثورة مما استدعى التفكير في إيجاد اطر أكثر تنظيما لاستيعاب المستنجدات الثورية.

-انضمام المئات الى صفوف الثوار اذ وصل عدد المجاهدين في سنة 1956 الى أكثر من 40 ألف وأكثر من ذلك انتشرت الثورة في ربوع الوطن.

ب- أسباب خارجية:

-مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 23 فيفري 1956 مما يعني نقل الثورة الى التراب الفرنسي.

-استقلال المغرب 02 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956 تحت تأثير الثورة الجزائرية

-مساندة دول عدم الانحياز في لقاء بريوني جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية

2- جدول اعمال ومبادئ المؤتمر:

وقد حضر المؤتمر مندوبو كل المناطق ماعدا منطقتي الاوراس التي تعذر الوصول وفدها والجنوب التي أرسلت تقريرها للمؤتمر

في حين كان جدول الاعمال كما يلي:

1-شرح الأسباب التي دعت الى الاجتماع وموضع الاجتماع.

2-تقديم التقارير:

أ-تقرير نظامي: عن كيفية التقييم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب-تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين والوحدات ونظام تركيبها، الأسلحة.

ج-تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والتعب.

د-تقرير عن المالية: المداخيل، المصاريف، المتبقي في الصندوق.

3-القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

4-التوحيد:

أ-توحيد النظام وتقسيم المناطق وتعيين مراكز القيادات المحلية واجراء تغييرات على القيادات.

ب-توحيد عسكري: في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والاوسمة وفي المرتبات والمنح.

ج-توحيد سياسي: المرشدون السياسيون ومهماتهم.

د-توحيد اداري: مجلس الشعب.

5-جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي، الهيئات المسيرة، مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ.

6-جيش التحرير الوطني: الالفاظ(الرتب) المستعملة «المجاهد، المسبل، الفدائي»، المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات، الاكثار من العمليات.

7-العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج خصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

8-العتاد

9-نظام العمل عسكريا وسياسيا ووسائل المادية، إيقاف القتال، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة والحكومة المؤقتة

10-مواضيع مختلفة: الاوراس، القبائل وما عداها ...

وبهذا يكون جدول الاعمال قد احتوى على استراتيجية الثورة في المستقبل سواء السياسية او العسكرية او الاجتماعية وهو جدول شامل، كما استمع المؤتمرون لتقارير المناطق المقدمة للمؤتمر.

3-قرارات المؤتمر:

تقرر ما يلي:

1.3- قرارات إدارية:

- تقسيم البلاد الى ست مناطق مع جعل الحدود لكل منطقة، مع تغيير لفظة منطقة ويصبح مكانها "ولاية" والناحية تصبح منطقة، والقسم ناحية فيصبح التقسيم كالاتي: الولاية، المنطقة، الناحية، القسم.

-أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية وتتكون من:

* القائد: يتمتع بصفتين عسكرية وسياسية ويمثل السلطة المركزية للجهة ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، فرع الاستعلامات والاتصالات، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم.

2.3- قرارات عسكرية: تناولت التوحيد العسكري وما تعلق به في النواحي التنظيمية والرتب والمخصصات.

3.3- **قرارات سياسية:** تناولت التنظيم السياسي الاتي:

أ- المحافظون السياسيون وتتمثل مهامهم في: تنظيم وتثقيف الشعب وما يتصل بالدعاية والاخبار والتوجيه والحرب النفسية.

ب- المجالس الشعبية: وتتشكل بواسطة الانتخابات وتنظر في القضايا العدلية والإسلامية والمالية والاقتصادية والشرطة.

ت- المنظمات المسيرة:

*المجلس الوطني للثورة: ويتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون و17 مساعدون، يجتمع مرة في السنة وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف الحرب.

*لجنة التنسيق والتنفيذ وتتكون من خمسة أعضاء لهم السلكة لمراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية واللجنة المكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.

أ- وفيما يخص العلاقة بين الجبهة والجيش فقد قرر المؤتمر بان تعطي الأولوية للسياسي على العسكري.

ب- العلاقة بين الداخل والخارج تقرر بان تعطي الاولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدا التشارك في الإدارة.

ت- المحاكم: تشكيل محاكم لمحاكمة المدنيين والعسكريين.

ث- وقد خرج المؤتمر بوثيقة سياسية تعتبر الميثاق أو المنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة الجزائرية.

4- نتائج المؤتمر: خرج المؤتمر بالنتائج التالية:

– تنظيم الثورة بخلق جيش نظامي بمستوى جيوش العالم.

– تقسيم البلاد الى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات وعلى كل منها قيادة تنظم أحوالها.

– خرج بقيادة وطنية تمثلت في المجلس الوطني الثوري ولجنة التنسيق والتنفيذ.

– خرج بوثيقة سياسية تعتبر بمثابة الدستور الدي نظم شؤون الثورة.

– تم تنظيم جيش التحرير حيث قسم الى فيالق والفيلق الى 03 كتاتيب والكتيبة الى 03 فرق والفرقة الى 03 أفواج والفوج يتألف من 11 رجلا منهم عريف وجنديان، اما التركيب العام فهو:

☜ المجاهدون: وهم الذين يشنون الهجمات والغارات.

- المسبلون: وهم الذين يقومون بتموين الجيش وحراسته، ويحملون الذخائر ويقومون بتخريب الطرق والسكك الحديدية ويكشفون تحركات العدو كما يشاركون في المعارك أيضا.
- الفدائيون: رجال مسلحون يمكثون في القرى والمدن، لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح الا عند تنفيذ المهمة.

5- موقف فرنسا من المؤتمر:

كان موقفا واضحا هدفه القضاء على نتائج المؤتمر السياسية والعسكرية فعملت على التآمر لإيقاف زحف الثورة وانتصارات جيش التحرير فخططت لاختطاف بعض قادة جبهة التحرير في الخارج فقامت بعملية القرصنة الجوية عندما كان الوفد الخارجي في طريقه من المغرب الأقصى الى تونس لحضور المؤتمر الذي دعت اليه تونس أقطار المغرب العربي بهدف تأسيس اتحاد فدرالي بين تونس والمغرب والجزائر.

تم الاختطاف ب تاريخ22 أكتوبر 1956م، بهدف القضاء على زعماء الثورة.

-المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر بهدف القضاء على الامدادات المصرية الثورية.

غير ان مخطط فرنسا قد فشل، اذ طبع هذا الحادث القضية بصفة دولية، وأصبحت موضوع اهتمام ونقاش في الأمم المتحدة. وهكذا فشلت كل مخططات الإدارة الاستعمارية من أجل اخماد الثورة.

المحاور الخامس، السادس والسابع

المحاضرة8: الخطط الفرنسية لمواجهة الثورة التحريرية (1954-1962)

تمهيد:

منذ اندلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، والحكومات الفرنسية للجمهورية الرابعة تسعى لتطويقها وتفويض العمل المسلح الذي انطلق مع العمليات العسكرية الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر منتهجة طرق وأساليب مختلفة ومعتمدة مخططات اجتهد القادة السياسيون والعسكريون الفرنسيون في وضعها.

– فما هي اهم هذه المخططات؟ وهل نجحت في القضاء على ثورة الفاتح من نوفمبر؟

1- الخطط (السياسية) القمعية (1954-1957م):

1.1-سياسة الحاكم العام "جاك سوستال للقضاء على الثورة:

مع مجيء حكومة "ادغار فور" في 23 فبراير 1955، رسمت فرنسا سياسة جديدة بتنصيب "جاك سوستال" حاكما عاما على الجزائر بتاريخ 26 جانفي 1955م، حيث تم إقرار قانون يقضي بمحاصرة الثورة في بدايتها وهو **قانون حالة الطوارئ** بتاريخ 01 أفريل 1955م الذي خول له تقييد حرية تنقل الأشخاص والسيارات، وتأسيس مناطق امنية خاصة، والقاء القبض على كل المشبوهين الى غيرها من الإجراءات القمعية.

◆أما الخطوة الثانية فتمثلت في: الامدادات العسكرية حيث طلب سوستال تدعيم الجيش الفرنسي في الجزائر بوحدات عسكرية جديدة، فارتفع تعداد الجيش الفرنسي الى 100.000 جندي فرنسي كما طلب ارسال امدادات للأسطول الجوي الفرنسي، واستكمل خطته العسكرية باستبدال بعض الجنرالات في الجيش الفرنسي. غير ان هذه الخطة القمعية بادت بالفشل الذريع حيث ردت عليها قيادة الثورة بهجومات 20 اوت 1955م والتي تكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر كبيرة أدت الى مغادرة سوستيل الجزائر سنة 1956م.

2.1-استراتيجية روبير لاكوست للقضاء على الثورة:

بعد تعيين الجنرال غي مولي رئيسا للحكومة الفرنسية الجديدة، وفي محاولة منه للقضاء على الثورة عين الجنرال روبير لاكوست مقيما عاما للجزائر بتاريخ 06 فيفري 1956م وخول له الصلاحيات الواسعة للقيام بذلك.

وقد عمل ها الأخير على استدعاء الجيوش الاحتياطية ورفع عدد الجيوش الفرنسية في الجزائر، كما سرع من وتيرة العمليات العسكرية الكبرى للقضاء على معاقل الثورة في الولايتين الأولى والثانية قام بها كل من الجنرال "Pierre leulliette" والجنرال "Massu (ماسو)"، ورغم وقع هذه العمليات على جيش التحرير وعلى شعب الجزائر وما تكبده من خسائر ماديو وبشرية الا ان الثورة بالمقابل الجيش الفرنسي خسائر قادم.

بالإضافة الى دعم قوات لاكوست بالقوات المظلية بقيادة الجنرال بيجار قائد الفرقة المظلية الثالثة والتي ضمت 1200 مظلي او أكثر.

3.1-الاسلاك الشائكة للقضاء على الثورة:

تعد الحدود الى الجهتين الشرقية والغربية (تونس، المغرب) من اهم منافذ جيش التحرير الوطني للتمويل بالسلاح، ولأهمية هذين المنفذين، صادق البرلمان الفرنسي على مشروع قانون يقضي بإنشاء خط مكهرب، فكلفت الحكومة الفرنسية وزير الدفاع الفرنسي "اندري موريس" بإقامة هذا خط بين الحدود التونسية في أواخر عام 1956م بهدف عزل الثورة عن تونس شرقا والمغرب غربا.

انطلقت به الاشغال في اوت 1956م، يمتد شرقا على مسافة 750كلم من عنابة شمالا الى نغرين جنوبا وعرضه من 30-60 كلم، وغربا على نفس المسافة من الغزوات شمالا الى بشار جنوبا. وهو خط مدعم بالألغام والاضواء الكاشفة، واجراس الإنذار ويتولى حراسته مراكز عسكرية مكثفة ومزودة بالوسائل السريعة.

2- الخطط القمعية (1958-1962م):

أ- مخططات الجنرال ديغول للقضاء على الثورة:

بعد وصول الجنرال ديغول للحكم في فرنسا وإثر تمرد 13 ماي 1958م وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، اعتمد منقذ فرنسا الأول استراتيجية قمعية واضحة بهدف القضاء على جيش التحرير والثورة عموما، والتي عرفت تطورا كبيرا وسريعا وشموليا.

ب- مخطط شال للقضاء على الثورة:

قام الجنرال ديغول بتعيين "موريس شال" قائدا اعلى للجيش الفرنسي بالجزائر خلفا للجنرال "صالان" Salon، والذي وضع خطة شاملة جديدة للإدارة الحرب في الجزائر.

وقد اعتمد المخطط الدي وضعه الجنرال شال بالتشاور مع الجنرال ديغول على النقاط التالية:

- المحافظة على مناطق الكادرياج مع اصدار الأوامر بالمراقبة المستمرة.

- تكليف الطيران بمراقبة الأرض في النهار باستمرار.

- القيام بعمليات كبيرة تجمع فيها اغلب القوى العسكرية وتركيز هذه العمليات على مناطق معية ثم الانتقال بها الى منطقة أخرى.

ووفقا لهذا المخطط فقد قام بعمليات عسكرية كبيرة شملت الولايات التالية:

-عملية التاج في الولاية الخامسة

-عملية الحزام في الولاية الرابعة (أفريل-جوان-1959) بقيادة الجنرال ماسو.

-عملية المنظار (jumelles): في منطقة القبائل (الثانية) بقيادة الجنرال "جوان غراسيو" ومجموعة من الجنرالات. انطلقت هذه العملية في 22 جويلية 1959.

-عملية الأحجار الكريمة (Pierres précieuses): انطلقت بالولاية الثانية وأجزاء من الولايتين الثالثة والأولى (نوفمبر-ديسمبر 1959).

بالإضافة الى هذه العمليات العسكرية الكبرى قام الجنرال شال بإقامة خط مكهرب على طول الحدود الشرقية والغربية وهو ما عرف ب:" خط شال"

هذا الخط أقيم خلف خط موريس لتدعيمه ومساعدته في القضاء على الامدادات العسكرية من تونس، وبني بنفس تقنيات خط موريس واخذ ماره بالتوازي، وكانت بداية الاشغال مع نهاية سنة 1958م، يمتد على مسافة 70 كلم، وبقوة 30.000 ألف فولط، ويعرف بخط الموت.

ج–المناطق المحرمة:

ولاستكمال مخطط شال وانجاحه، قامت السلطات الفرنسية بارتكاب جريمة أخرى أكثر بشاعة تتمثل في اخلاء السكان من كل المناطق الغربية وراء خط موريس من البحر الى مشارف الصحراء، فاستحدثت ما يسمى بالمناطق المحرمة يوم 19-04-1958م.

د–السجون والمحتشدات:

المحتشدات وهي مناطق واسعة خالية بقرب ثكنات الجيش الفرنسي ومحاطة بأسلاك شائكة مجهزة بأجهزة انذار، وعلى زوايا المحتشد توجد أبراج عالية يناوب عليها بالحراسة، وهي مجهزة بمدفع رشاش واضواء كاشفة تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليل نهار، وهي بمثابة سجون في العراء، يرحل اليها سكان الجبال، وقد أقيمت بهدف عزل الجماهير الشعبية عن جيش التحرير وتضييق الخناق عليه وذلك بحرمانه من متابعة التموين.

انتشرت المحتشدات على كامل التراب الوطني، نذكر منها: محتشد قلتة السطل بالجلفة (أول محتشد رسمي بالجزائر)، محتشد أفلو وشلال بضواحي المسيلة، ومحتشدات منتشرة في كامل التراب الوطني القل، جيجل، المسيلة، قالمة، سكيكدة، عنابة، حيث يبلغ عددها مثلا 122 محتشد في الولاية الثالثة.

هـ–مخططات الجنرال ديغول الغرائية(الإصلاحية):

مشروع قسنطينة: بعد ان فشلت كل الخطط الاستعمارية، لجا ديغول الى خطة جديدة تمثلت في مشروع قسنطينة للولايات الخمس، والذي رسمه أوائل 1959م، وهو يهدف الى فتح مجالات العمل أمام

أكبر عدد من الجزائريين (400 ألف في 5 سنوات)، كما يقوم المشروع على توسيع الخدمات العامة متمثلة في إقامة ربع مليون مسكن، انشاء المدارس، وحجز 10% من الوظائف العليا لإنشاء البلد، وشراء الأراضي من عيار المواطنين وبيعها للجزائريين على أقساط.

أما اهداف المشروع فهي:

-ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 75%.

-تطوير الجزائر صناعيا.

-القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا، وضمان تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين.

وقد جندت جبهة التحرير كل طاقاتها لإفشال هذا المشروع وذلك لادراكها التام لأهدافه الحقيقة (افشال الثورة).

3-سلم الشجــعان:

دفع الفشل المتكرر لسياسة ديغول ومخططاته المختلفة (الإصلاحية والعسكرية) الى اللجوء الى ما يسمى الحرب النفسية بإقرار ما أطلق عليه "سلم الشجعان" إثر ندوة عقدها في 23 أكتوبر 1958م، حيث طالب الثوار الجزائريين بوضع السلاح كثوار وليس كمتمردين واستقبالهم استقبالا مشرفا.

وقد ردت جبهة التحرير ممثلة في الحكومة المؤقتة على هذا الاغراء بفرض شروط للصلح وهي:

- التوجه للحكومة المؤقتة فهي الممثل الوحيد للشعب الجزائري باسم مجلس الثورة.

-الاعتراف بنهاية الاستعمار وحق الجزائر في تقرير مصيرها.

- فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

- اعلان إيقاف النار اعتمادا على هذه الخطط.

وهو ما رفضه الجنرال ديغول الذي انصدم بشروط الحكومة الجزائرية.

بالإضافة الى هذه المشاريع تقدمت الحكومة الفرنسية بمشاريع أخرى اقتصادية واجتماعية خلال سنة 1959م في محاولة لكسر الثورة واضعافها، والقضاء عليها تدريجيا، وهو ما لم يحدث بدليل تطور الثورة وتضاعفها وهو ما اجبر السلطات الاستعمارية الى اللجوء الى التفاوض.

المحاضرة9: الحكومة الجزائرية المؤقتة

(نشاطها على المستوى الداخلي والخارجي)

تمهيد:

انبثق عن مؤتمر الصومام 1956م، مجلس اعلى للثورة سمي بالمجلس الوطني للثورة يدير شؤونها ويتولى تنظيمها في الداخل والخارج. وقد عقد هذا المجلس اجتماعا له في 20 اوت 1957 واتخذ عدة قرارات منها اتساع أعضائه من 34 عضوا الى 54 عضوا، وتوسيع لجنة التنسيق والتنفيذ من 05 الى 09 أعضاء وغيرها من القرارات الهامة والتي كان على راسها تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1- تأسيس الحكومة المؤقتة:

أمام السياسة الفرنسية الغامضة، وامام مراوغات الجنرال ديغول واصلاحاته المتكررة (مناورات) وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها مضطرة للإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عقد بالقاهرة من 22 الى 28 اوت 1957م، واكد ذلك مؤتمر طنجة المنعقد من 27 الى 30 أفريل 1958م.

وفي يوم 19 سبتمبر 1958م أعلن في القاهرة عن تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد جاء في مرسوم تشكيلها ما يلي:

بسم الله الرحمان الرحيم، باسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ، فان هذه اللجنة قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1.1-أهداف تأسيسها:

-تهدف الى اقناع الراي العام العالمي بان المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية.

-تحقيق الاستقلال، وتمكين الجزائر من ابداء صورتها في الوسط عالمي.

-الرد على الاستفتاء العام الذي تجريه الحكومة الفرنسية حول دستور الجمهورية الفرنسية.

2-ردود الفعل المختلفة حول تأسيس الحكومة المؤقتة:

أ- رد فعل الجماهير الجزائرية:

ابتهجت الجماهير الجزائرية بميلاد الحكومة المؤقتة واعتبرته نصرا كبيرا، كما انضم الكثير من المتمردين الى صفوف جبهة التحرير.

ب-رد فعل الإدارة الفرنسية:

اعتبرته عملا غير مشروع وغير قانوني، كما بادرت الى اخبار الدول في العالم أن الاعتراف بها هو عمل غير ودي.

3- أجهزتها:

أعلن فرحات عباس رئيسا لها، وهي تتشكل من 19 عضوا من بينهم 14 وزيرا ونائبين للرئيس وثلاث كتاب دولة. وذلك كما يلي:

-فرحات عباس: رئيسا وأحمد بن بلة نائبه.

-كريم بلقاسم: وزير الدفاع.

-محمد الأمين دباغين: وزير الشؤون الخارجية.

-الأخضر بن طوبال: وزير الشؤون الخارجية.

-محمد الشريف: وزارة التموين والسلاح.

– عبد الحفيظ بوصوف: الاتصالات العامة والمخابرات.

– عبد الحميد مهري: وزير شؤون المغرب العربي.

– أحمد فرانسيس: وزير الشؤون المالية والاقتصادية.

–محمد يزيد: وزير الاخبار.

–أحمد توفيق المدني: وزير الثقافة.

4–النشاط الداخلي للحكومة المؤقتة:

بالرغم من التركيز على الجانب السياسي، الا ان الجانب العسكري أخذ المكانة الأولى بالنسبة للثورة، حيث أنشئت أجهزة وهياكل داخل الحكومة المؤقتة تهتم بالجانب الحربي ومنها وزارة الدفاع بقيادة كريم بلقاسم.

كانت ظروف المرحلة 1958-1962م تحتم على الحكومة المؤقتة الاهتمام بالنشاط الحربي حيث ركزت على تنظيم الجيش وتعزيزه بالسلاح (طلب الامدادات المختلفة)، فزار وفد من الحكومة يوغسلافيا حيث منحت حكومة "تيتو" معونة عسكرية مكونة من الاف البنادق والرشاشات. وغيرها من المساعي التمويلية بالأسلحة. كما قامت بتحديد موقفها من فكرة تقرير المصير ردا على تصريحات الجنرال ديغول وتحديد شروط التفاوض.

5–النشاط الخارجي للحكومة المؤقتة:

قامت الحكومة المؤقتة بنشاط دبلوماسي كبير بهدف تدويل القضية الجزائرية واستقطاب الراي العام العالمي للقضية الجزائرية وكان ذلك من خلال النشاطات التالية:

– ارسال البعثات المختلفة لدول العالم.

– التمثيل في الندوات والمؤتمرات الدولية.

كما قامت الحكومة بطلب الدعم الدبلوماسي خاصة من الدول الشقيقة والصديقة، من خلال الزيارات المكثفة الى المغرب، مصر، تونس، ليبيا، الصين.

6-نتائج النشاط الداخلي والخارجي للحكومة المؤقتة:

- ارغام السلطات الفرنسية على التفاوض معها كممثل رسمي للشعب

- تمكنت الحكومة المؤقتة من الحصول على مسعدات مادية ومعنوية.

-قام الوفد الخارجي بالتعريف بالقضية الجزائرية رغم الضغوط الفرنسية حيث اعترفت العديد من الدول بعدالة القضية الجزائرية وبحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره خاصة من قبل التضامن الافرواسيوي، المعسكر الاشتراكي، دول أمريكا اللاتينية وكل دول العالم الثالث.

- الحصول على المساعدات والمنح للطلبة الجزائريين ومتابعة أوضاعهم.

المحاضرة10: المفاوضات والاستقلال

تمهيد:

لقد حددت جبهة التحرير الوطني أهدافها، معالمها ووسائلها بوضوح دون استبعاد خيار السلم كما جاء في بيان أول نوفمبر، ومن هذا المنطلق كان أسلوب ونهج جبهة التحرير واضحا من حيث الموازنة بين العمل العسكري في الداخل والنشاط السياسي في الخارج، كما انها لم تغفل عن إيجاد الإطار الملائم لفتح باب التفاوض التزاما بمبادئها المقررة، لذا فقد حرصت على إبقاء باب الاتصالات مفتوحا مع السلطات الاستعمارية.

1- الاتصالات السرية:

بدأت السلطات الفرنسية الاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل ان تعترف رسميا بها كطرف محارب وتدخل معها في مفاوضات رسمية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

في هذا السياق تم الاتصال الأول في 12 افريل 1956م بالقاهرة عندما اجتمع "جوزيف بيغارا" النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي بالسيد "محمد خيضر" ممثلا لجبهة التحرير الوطني، وكان الاتصال الثاني في 25 جويلية من نفس السنة بين السيدين محمد يزيد وأحمد فرنسين و "بير كومين" و"بيار هيربوت" من الجانب الفرنسي.

اما الاتصال الثالث فكان بتاريخ 02 سبتمبر 1956م بروما بين السادة محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان عن جبهة التحرير الوطني، وبيير كومين وبيير هيربوت من الجانب الفرنسي، وتم الاتصال الرابع في 22 ديسمبر ببلغراد بين كل من السيدين محمد خيضر والأمين دباغين عن جبهة التحرير الوطني وبيير هيربوت عن الجانب الفرنسي، غير أن هذه الاتصالات توقفت بعد حادثة اختطاف الطائرة (القرصنة الجوية).

لتتجدد المفاوضات السرية بمجيء الجنرال ديغول وتكليفه عبد الرحمان فارس وجان عمروش بالاتصال بجبهة التحرير الوطني، واعلامها بانه مستعد ليبحث معها –الجبهة–وقف القتال على أساس الانتخابات

ثم إيقاف القتال، وأخيرا المفاوضات، حيث قام المبعوثان خلال الفترة ما بين 20 اوت1958م و20 أكتوبر 1958م بعدة اتصالات انتهت بالفشل مباشرة بعد اعلان ديغول في 23 أكتوبر 1958م عن اغراء "سلم الشجعان".

2- المفاوضات الرسمية:

في ظل تأزم الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا، واشتداد الثورة في الجزائر وانتشارها ومود جيش التحرير أمام السياسات القمعية المنتهجة من قبل الجيش الفرنسي، وفشل كل محاولات الجنرال ديغول في احتواء الثورة والقضاء عليها.

لم يجد الجنرال ديغول طريقا لتحقيق الانتصار بعد الهزيمة العسكرية سوى الدعوة الى الشروع في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الزائرية، وقد دعا بشكل رسمي وعلني الى ذلك في خطاب القاه يوم 14 جوان 1960م للجلوس الى طاولة التفاوض.

1.2-محادثات مولان:

استجابت الحكومة المؤقتة لدعوة الجنرال ديغول، حيث كلفت السيدين محمد الصديق بن يحي وأحمد بو منجل لإجراء محادثات بتاريخ 1960م بمدينة مولان الفرنسية بالجزائر والجنرال "كاسين"، دامت المفاوضات من 25 الى 29 جوان 1960، غير انها باءت بالفشل بعد التأكد من النوايا الفرنسية والخلافات الواضحة بين الطرفين حول العديد من القضايا، بإملاء الشروط الفرنسية سعيا لتعجيل وقف إطلاق النار.

وبعد هذا اللقاء تم لقاء آخر في مدينة "لوسيرن" بسويسرا بعد وساطة سويسرية في نهاية سنة 1960م ومثل الحكومة المؤقتة السيجان بومنجل والطيب بولحروف ومثل الطرف الفرنسي "جورج بومبيدو" و "هوبير لويس" وكانت أكثر جدية، غير أنها اصطدمت بعقبة الاستقلال المقيد (دون الصحراء)، وهوما رفضه الطرف الجزائري واعتبر وحدة الجزائر لا نقاش فيها.

2.2–مفاوضات ايفيان الأولى:

تحددت المفاوضات بعد موافقة كل من الطرفين على ذك بتاريخ 07 أفريل 1961م في مدينة ايفيان الفرنسية على الحدود السويسرية.

لقد تم الاتفاق على ان يكون يوم 20 ماي 1961م بداية للمفاوضات بين الحكومتين في مدينة ايفيان، اين أعلن الوفد الفرنسي عن قرارات حكومته المتمثلة في إيقاف العمليات العسكرية لمدة شهر، ونقل الوزراء المعتقلين من جزيرة "ايكس" الى قصر "تيركان"، والافراج عن 6 الاف معتقل، لكن هذه المفاوضات توقفت في 12 جوان من طرف الحكومة الفرنسية حول نقاط ثلاث أصر عليها الوفد الفرنسي ورفضها الوفد الجزائري:

-اعتراف الجزائر بقيام وضع خاص للجالية الأوروبية في الجزائر.

-عدم اعتبار الصحراء جزء من الجزائر.

-توقيع اتفاق إطلاق النار.

وقد أرادت فرنسا من وراء توقيف المفاوضات لمدة 15 يوما اشراك أطراف دولية لإقناع المفاوضين بالشروط الفرنسية، وهو ما رفضته الأطراف الجزائرية:

3.2–مفاوضات ايفيان الثانية:

بعد أن شكلت الحكومة المؤقتة الثانية الذي تقرر في اجتماع طرابلس من 09 الى 27 أوت 1961م، قررت دراسة كيفية استمرار المفاوضات وتمت الاتصالات السرية بين الحكومتين واتفقتا في النهاية على اللقاء مرة أخرى في ايفيان.

بدأت المفاوضات الثانية في ايفيان على مرحلتين:

-المرحلة ①: انطلقت في 11 فيفري 1962م واستمرت الى غاية12 فيفري.

وبعدها مباشرة استدعى المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية لطرابلس الغرب من 22 فيفري الى 27 منه لدراسة مسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وهو ما تم بعد مناقشتها.

-المرحلة ②: انطلقت من 07 مارس الى غاية 18 مارس 1962م حيث تم الاتفاق على اتفاقيات ايفيان وتوقيعها من قبل الطرفين.

وقد صرح السيد كريم بلقاسم إثر توقيع الاتفاقيات قائلا: "بمقتضى تفويض للمجلس الوطني للثورة وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية، وبمقتضى هذا الاتفاق العام المبرم اتم الاتفاق على وقف القتال، ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على كامل التراب الوطني يوم الاثنين 19 مارس 1962م في منتصف النهار بالتدقيق"

والقى الرئيس بن خدة في هذه المناسبة خطابا في 19 مارس أعلن فيه رسميا وقف إطلاق النار.

4.2-المرحلة الانتقالية وإعلان الاستقلال:

نصت الاتفاقيات على ان تمر الجزائر بمرحلة انتقالية قبيل الإعلان عن الاستقلال، تبدأ من وقف إطلاق النار وتمتد الى مدة تتراوح من ثلاثة أشهر كأقل تقدير وستة أشهر كأقصى تقدير، وليقع بعدها استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون.

وأقر كذلك سلطة تنفيذية مؤقتة لتنظيم السلطات في الجزائر حتى انجاز تقرير المصير، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة فرنسيين وتسعة جزائريين، وكانت برئاسة عبد الرحمان فارس، نشطت هذه الهيئة في ظروف صعبة جدا، في مواجهة غضب المستوطنين وأعمال العنف المرتكبة من قبل منظمة الجيش السري L.O.S الإرهابية، التي قامت بجرائم فظيعة الى غاية اعلان الاستقلال.

5.2-تقرير المصير وإعلان الاستقلال:

عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمرا بطرابلس الغرب (ليبيا) في 27 جوان 1962م، بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان، تم هذا الاجتماع في سرية تامة بعد حضور ممثلي الداخل والخارج، ورغم الخلافات التي

حدثت أثناء المؤتمر الا انه انتهى بالمصادقة على مشروع ميثاق حدد فيه منهاج واتجاه الجزائر بعد الاستقلال عرف ب "ميثاق طرابلس".

بعد هذا المؤتمر اخذت جبهة التحرير في التحضير للاستفتاء حول تقرير المصير، حيث أصدرت الولاية الرابعة نداء تحث فيه جماهير الشعب على التوجه لصناديق الانتخاب يوم 01 جويلية 1962م للتصويت بنعم على الاستقلال من خلال الصيغة "هل تريدون أن تكون الجزائر مستقلة وفي هذه الحالة تريدون ان تتعاون فرنسا والجزائر".

أعلنت نتائج هذا الاستفتاء في اليوم الموالي أي في 02 جويلية 1962م فكانت النتيجة 5.975.581صوتا بنعم من مجموع 5.992.115 ناخبا.

أعلن ديغول رسميا استقلال الجزائر، والذي حدد بتاريخ 05 جويلية 1962م، حيث خرجت الجماهير الجزائرية عبر ربوع الوطن معبرة عن فرحتها بهذا اليوم التاريخي والمشهود وتخلصها من استعمار دام 132 سنة.

قائمة المراجع

1.-بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، ترجمة لحسن زغذار، ديوان المطبوعات، ج.، الجزائر 1987م

2.-رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، الجزائر، 2003..

3.-سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة حافظ الجمالي، الجزائر، 2002

4.-محمد العربي الزبير، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م.

5.-محمد.ع. الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة 1942-1962م، دار هومة 2000، الجزائر.

6.-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

7.-بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، دار الامة، الجزائر، 2000.

8.-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.